

رب ضارة تنفع لإنشاء «منطقة عازلة» مع غزة

«الطوارئ» تحول سيناء إلى مهدن أشباح... وفرض حالة الطوارئ لا يقلق أهلها

الثالثة من القرار 203 لسنة 2012 تمنع تملك الأرض والمباني في تلك المناطق، وهذا القرار اعتبره السينائيون رفضاً من الدولة بالاعتراف بهم منذ ذلك الوقت.

على صعيد فرض حظر التجوال وحالة الطوارئ، ليس فيهما أي جديد كما يقول المواطنون، وخاصة أنهم يعيشون «حظر التجوال الفعلي» منذ عام تقريباً، فيما تنال الإجراءات الأمنية من قوت أرواقهم في قرى ومدن رفح والعريش. فبدلاً من أن تنجح خطة الجيش المصري في «محرابة الإرهاب»، فإنها تتسبب في انعدام «فرص الحياة الأدمية» للشباب في سيناء، وتقيهم سجناء بيوتهم.

ولا ينكر السينائيون أنه منذ ثلاث سنوات تسعى ما يسمونها «الجماعات التكفيرية من أصحاب الرايات السود» إلى فرض قوانين «البقاء للأقوي»، فطلت تطارد كل الرافضين لوجودهم إلى حد القتل، لكنهم لا يخفون شعورهم بالامساة بسبب «مدهامات الجيش التي أودت بأرواح أبرياء من المدنيين». وكذلك لم تسع الدولة إلى تحسين الخدمات لأهالي سيناء وتقوية صمودهم، وفق ما يؤكدون.

أما الكمين الأخير في «كرم القواديس» بين العريش والشيخ زويد، فكان بوابة لأزمة جديدة. يقول أحد شيوخ القبائل ويدعى عبد الهادي إن «الكمين كان هجوماً متعدد المراحل، واستمر نحو عشرين دقيقة على حاجز أمني يشرف على تقاطع أربع طرق فرعية». ويضيف لـ «الأخبار»: «ظلت الأسلحة النارية المتطورة وقذائف الهاون تدوي في سماء جنوب الشيخ زويد ما جعل أهالي المناطق المجاورة يبيتون ليلة مأساوية، وخاصة أن عمليات المدهامة التي نفذتها عناصر التامين، التابعة لقوات الداخلية، بدأت التفتيش والبحث عن الفاعلين الحقيقيين لهذه المذبحة بين بيوت الأهالي». من هنا، لا يرى عبد الهادي أن الحل هو تهجير المواطنين من أراضيهم وممتلكاتهم، «بل يجب ضخ المزيد من الاستثمارات، والتوسع في العمران الحقيقي حتى ينشغل الشباب في مشروعات قومية ولا يشاركوا، عن رغبة أو ترهيب، في تخريب سيناء أكثر من ذلك».



القوات المسلحة تنوي إقامة المنطقة العازلة على طول 14 كلم هي الحدود بين مصر وغزة (أي بي آيه)

تحدثت محافظة رفح عن تلقيها طلبات للإخلاء، فيما ينكر المواطنون ذلك

القرار. وغزت شائعات كثيرة سيناء خلال اليومين الماضيين، خلاصتها أن الدولة تستغل الموقف لتطبيق خطط سبق أن أعدت لها، كما أُنكر أهالي سيناء حديث مجلس مدينة رفح عن تلقيه 200 طلب من المواطنين لإخلاء منازلهم، نافين وجود «عمليات توطين للفلسطينيين، لأن العائلات الفلسطينية شمال سيناء مقيمة منذ عام 1948 بعدما هجرت من أراضيها». ويرى آخرون أن قرار الإخلاء ظلم فوق ظلم آخر كانوا يعيشونه، إذ إن المادة

وذكر الحبشي لـ «الأخبار» أن اللجنة التي بدأت أعمالها، صباح أمس، تلقت نحو 200 طلب من إجمالي 680 منزلاً تقع في نطاق 1500م على الحدود مع غزة، وطلبت السلطات الأمنية إخلاءها نظراً إلى «تعرض قاطناتها لمخاطر لأنها في نطاق تحركات أمنية وعمليات هدم أنفاق».

أما المواطنون، فيرون أن إخلاء بيوتهم «قرار ظالم بحق كل الذين يعيشون في سيناء، وليس الشريط الحدودي فقط»، وينفون صحة تجاوبهم مع

باتت المذبحة الأخيرة في سيناء سبباً ملائماً للسعي إلى تنفيذ عملية إخلاء في منطقة الشريط الحدودي الفاصل بين مصر وغزة من سكانها. بعدما كانت مجرد «عرض إغرائي»

قبل العمليات الأخيرة التي أودت بثلاثين جندياً مصرياً، كان هناك حديث في الخفاء وصل إلى «الأخبار» تفاصيل بشأنه، وهو عروض وإغراءات للقاطنين من أهالي فلسطينية من أجل إخلاء بيوتهم تمهيداً لإقامة منطقة عازلة، وأنداك لم يمكن التعاطي مع تلك الأنباء رسمياً لأنه لم تجر الاستجابة مع العروض. ويبدو بعد القرارات الكبيرة التي حملتها الخبر العالمة للرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، أن الأيام المقبلة سوف تشهد إقامة منطقة عازلة على الشريط الحدودي الفاصل بين الأراضي المصرية وغزة إن بالإجبار أو الترغيب. وذكرت مصادر أمنية أن هذا الشريط قد يصل عمقه من 500 متر إلى 1500، والهدف منه كشف الاتجاه الاستراتيجي، الشمالي الشرقي، أمام القوات المسؤولة عن تأمين الحدود لإحباط أي محاولة للتسلل.

وأوضحت المصادر نفسها أن الهيئة الهندسية للقوات المسلحة سوف تبدأ بتنفيذ تكليفات السيسي بإقامة المنطقة العازلة على طول 14 كلم (مسافة الحدود بين مصر وغزة)، مشددة على «اتخاذ إجراءات صارمة في التعامل على الأرض مع أي اعتداءات هدفها منع إخلاء المنطقة الحدودية».

وفي سبيل إقناع السكان بالإخلاء، أفاد سكرتير رئيس مدينة رفح المصرية ورئيس لجنة تلقي طلبات الإخلاء، عبد الحميد الحبشي، بأن اللجنة الخاصة بتلقي طلبات تعويض أصحاب المساكن المقرر إخلاؤها «لا تزال تتواصل مع القاطنين لتعويضهم مالياً أو تسليمهم أراضي بديلة».

القطاع يدفع مجدداً ضريبة جواره مصر

الإسلامي»، خالد البطش، أن «المستفيد الأول والأخير من هذه المجزرة هو من تحدث في مؤتمر هرتسلييا عن ضرورة إشغال الجيش المصري في الصراعات كما الحال مع الجيش السوري»، في إشارة إلى إسرائيل. ورفض البطش، في حديث لـ «الأخبار»، الزج بالشعب الفلسطيني في هذا «الحادث المأساوي».

مكتب رئاسة السلطة لم يكن بعيداً، فقد أكدت مصادر مقربة منه لـ «الأخبار» أن تقدير رئيس السلطة، محمود عباس، لا يستبعد أن تكون «عناصر من غزة ساعدت الإرهابيين لوجستياً»، مستدركة: «نستبعد أي دور لحماس، لكن هناك عناصر تابعة للسلفية الجهادية، ولا يمكن لأحد إنكار وجودهم في غزة».

عن «حل حازم على الحدود» جرى الحديث عن أنه «منطقة عازلة بين رفح المصرية والفلسطينية».

مصدر مسؤول في «حماس» قال بدوره إنه يستحيل أن يكون لأي أحد من غزة علاقة بهذه المجزرة. وقدّر المصدر الذي رفض ذكر اسمه أن «القاهرة تحاول أن تخرج نفسها من الملعب الداخلي بزج غزة في كل صغيرة وكبيرة ناتجة من تقصيرات أمنية تطاول جنودها». ويضيف لـ «الأخبار»: «منذ اللحظة الأولى للإعلان عن المجزرة كنا نعي جيداً أنه ستتهدم غزة... حماس لا تسعى بعدما جرى في الحرب الأخيرة إلى التدخل في شؤون مصر، والتحقيقات ستثبت ذلك».

على نحو متصل، أكد مسؤول العلاقات الخارجية في «الجهاد

زاد على «الإجراءات العقابية» تأجيل المفاوضات غير المباشرة بين الاحتلال والمقاومة، وكان مقرراً بدء جولاتها الجديدة اليوم في القاهرة، وأيضاً إلى أجل غير مسمى»، مع محاولة بعض المسؤولين الفلسطينيين تخفيف وقع التأجيل، والقول إنه لن يتعدى شهراً. وبينما كان الغزيون يتداولون الأخبار عن إغلاق المعبر وتأجيل التفاوض غير المباشر، أخفتهم أصوات انفجارات كبيرة، تبين لاحقاً أنها تجارب لإطلاق صواريخ أجرتها المقاومة صوب البحر، وهو ما أشار إليه المتحدث باسم جيش الاحتلال، قائلاً إنها المرة السادسة التي تجري فيها «حماس» تجربة لإطلاق صواريخ باتجاه البحر. لكن أكثر ما يثير مخاوف الغزيين ما سمعوه من الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي،

غزة. سناء كمال

لم تنته التحقيقات المصرية الرسمية بعد لمعرفة هوية «الإرهابيين» الذين ارتكبوا مجزرة بحق الجنود المصريين في شبه جزيرة سيناء، حتى أبلغت «حماس» رسالة شديدة اللهجة مفادها أن القاهرة تشتبه رسمياً بضلع عناصر من غزة في تنفيذ الهجوم. ونقلت مصادر أمنية مصرية لـ «الأخبار» أن المسؤولين هناك أبلغوا «حماس» نيتهم تنفيذ عدة خطوات «للقبض على المتورطين في هذه المجزرة». وحالما أعلنت حالة الطوارئ في سيناء، بدأت أصابع الاتهام التي يرفعها الإعلام المصري تتجه إلى غزة، وسرعان ما أغلقت مصر معبر رفح البري «حتى إشعار آخر». وهذه المرة

أخافت أصوات الصواريخ التجريبية التي كانت تطلقها المقاومة صوب بحر غزة. يوم أمس، مواطني القطاع الذين لم ينسوا صدى الحرب الأخيرة. فيما لم تبدد هذه الصواريخ غيوم «الاتهامات المصرية» بعد مقتل عشرات الجنود في «الجاره سيناء»